المحاضرة السادسة

إن بروز الأمن الدولي كأحد المستويات الأمنية الخاصة بالدولة بشكل مكثف في فترة ما بعد الحرب الباردة يرجع إلى تطور أدوات الصراع الدولي ووصولها إلى درجة يستحيل معها على أية دولة أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية التي تمس أمنها القومي بطريقة مباشرة وغير مباشرة. هذه التفاعلات والمتغيرات أفرزت واقعا جديدا تمثل في عالمية الإحساس بالخطر وعدم الشعور بالأمن وكذا الخوف، فلم تعد حالة اللا أمن مرتبطة بالدول التي تملك السلاح النووي فقط، وإنما أيضا بالدول التي لا تمتلكه بفعل الثورة التقنية والإمكانيات التدميرية للسلاح النووي، كما أننا نشهد عالمية للأمن وجماعية في العمل من أجل تحقيقه وحفظه . كما أن لموضوع الدراسات الأمنية أبعاد عديدة، أهمها:

-البعد السياسي من خلال حماية الكيان السياسي.

-البعد الاقتصادي المتمثل في ضمان حاجيات الأفراد -.البعد الاجتماعي الذي يعزز شعور الانتماء والولاء لدى المواطنين.

-البعد الإيديولوجي بحماية المعتقدات والأفكار.

-البعد البيئي بضمان الحماية من الأخطار البيئية. ومن ثم يمكن تصور ثلاث صفات رئيسية عند ضبط مفهوم مرجعي للأمن، وهي:

1/الصفة النسبية: إن سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الدول **(قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي وقد يكون دوليا عالميا).** وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار وتبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثم يصبح الأمن مسألة نسبية، أي أنه لا يتحقق بشكل مطلق، لأن ذلك يعني التهديد المستمر للدول الأطراف في النظام الدولي. فأمن الدولة هو لا أمن الدول الأخرى، وقد ترسخ هذا الواقع خصوصا مع الثورة التقنية والتكنولوجية في شؤون السلاح والتي أدت إلى تزايد احتمالات التدمير الشامل.

2/الصفة الانعكاسية: وتعني أن الدولة تهدف من وراء توصيف أمنها وتحقيقه إلى الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بما معناه أن دفاع الدولة عن أراضيها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة.

3/ الصفة الديناميكية: يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة دينامكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع والدائم والذي يفترض تكيفا إيجابيا معها. إذن فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة بل هو مسألة متغيرة تتأثر بتطور الأوضاع الداخلية وبالمشهد القائم في النظام الدولي.

لقد انعكست التحولات الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة بصورة مباشرة على نطاق القضايا الرئيسية في السياسة العالمية، حيث ظهرت موضوعات جديدة على أجندة كلٍ من النظرية والتطبيق في مجال العلاقات الدولية. في بعض الأحيان أعيد طرح قضايا قديمة لكنها كانت مهملة .إن هذه الأجندة تتضمن جملة من المحاور كالسياسات الدولية المتعلقة بالبيئة والعلاقات السياسية التي تتخطى الحدود القومية Transnational للحركات الاجتماعية، والجريمة التي تتحدى الحدود القومية ومسائل حقوق الإنسان والتدخلات واللاجئين والعمال المهاجرين وقضية التفرقة الجنسية (ذكر/أنثى) ، والحقيقة أن أغلب هذه القضايا قد مثلت تحدياتٍ حتميةٍ على الدول والمجتمعات على حدٍ سواء. ويقول **بول كينيدي** في هذا الخصوص: " **إن التحدي السكاني والبيئي أمر حتمي ومفروض على الدولة إذ أنه عندما يولد كل عشر سنوات مليار نسمة لا بد من إطعامهم ، فإن زيادة السكان تصبح تحدياً، كما أن ارتفاع نسبة التصنيع مع زيادة عدد السكان في العالم تصبح أيضا تحدياً لأنها ستزيد من مستوى ثاني أكسيد الكربون في الجو مع مرور الزمن**" . هذه إذن أهم القضايا التي تبلورت كموضوعات خاصة بالسياسة العالمية على خلفية التحول العميق الذي أصاب كنه النظام الدولي من جهة، والمرتكزات الفكرية للاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية من جهة ثانية، ولعلّ أهم قاسمٍ مشترك يجمع بين هذه القضايا يتمثل في مدى اتصافها بثلاث خصائص تنعكس على واقع العملية التنظيرية في العلاقات الدولية ومستقبلها:

1–أهم الأجندات والمسائل موضوعة من قبل فواعل غير الدول.
2-صياغة هذه القضايا لمفاهيم جديدة للأمن القومي والأمن الدولي.
3-الاهتمام المتزايد بالقضايا المعيارية

إن نهاية صراع الحرب الباردة لم تلغ مصادر النزاعات الدولية ومحركاتها بقدر ما أدت إلى تحول في شكلها وإتجاهها، فالطابع الجديد للنزاع أخذ تركيبته من داخل الوحدة السياسية الواحدة سواء كانت دولةً أو نظاماً إقليمياً أو تحالفاً سياسياً. ويمكن تلمس أوجه هذا التحول عبر **مستويين:**

الأول: بروز أنماط جديدة من النزاعات ليست بالضرورة بين الدول كما كان حاصلا لعقود طويلة. ومن أهمها النزاعات داخل الدول وهي في الغالب نزاعات من أجل الدول كأن تتصارع جماعة داخلية معينة مع السلطة المركزية القائمة أو مع جماعات داخلية أخرى من أجل السعي إلى إقامة دولة مستقلة. والحقيقة أن دوافع هذا السلوك النزاعي للجماعات والتنظيمات الداخلية عديدة، وهي تتراوح بين الأسباب السياسية والأسباب الثقافية القيمية، كما نجد أنها في معظم الأحيان تتم كنتيجة حتمية لفشل وتفكك القيمة المركزية للدولة. لذلك يبين **بريجينسكي** بأنه كلما تراجعت الدولة– الأمة عن سيادتها، إزدادت الأهمية النفسية لقومية الجماعة، وتصبح محاولة الوصول إلى توازن بين ما يترتب على التطورات الدولية الجديدة والحاجة

إلى تجمع قومي حميم وخاص مصدراً للإحتكاكات والنزاعات. وفي ظل هذا التحول في طبيعة النزاع، من النزاع بين الدول إلى النزاع داخل الدول والنزاع من أجل الدول، تشير الإحصاءات إلى أنه من بين 61 صراعا شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين، كان 58 منها صراعا داخليا أي نسبة 95 %و 90% تقريبا من ضحايا تلك الصراعات مدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال) استنادا إلى معطيات التقرير الدولي للتسلح لعام2002 فالصراعات إذن أصبحت بين الجماعات وليست بين الدول، والضحايا فيها من المدنيين ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها ومثال النزاعات المسلحة في إفريقيا من الصومال وروندا إلى ليبيريا دليل واضح على ذلك، ويتسم هذا النمط من الصراعات الداخلية بشدة التعقيد والتشابك وإرتباطها بخلفيات عميقة، بالإضافة إلى الإستخدام المتزايد للعنف والإنتهاك الشديد لحقوق الإنسان.

الثاني: إن انهيار نظام الحرب الباردة أدى إلى اختلال التوازن الدولي المبني على الثنائية القطبية. ولذلك أصبحت النزاعات الإقليمية أو الوطنية منفصلة في أحيان كثيرة عن طبيعة النظام الدولي وتحكمها نزعات ذاتية أكثر مما هي إمتداد لتوازنات دولية كما كان حاصلا خلال فترة الحرب الباردة. أما من جهة ثانية فإنه بمقدار ما ساهم نظام القطبية الثنائية وما رافقه من إستقطاب دولي في الحقبة السابقة في تجميد النزاعات أو بالأحرى لجمها والحد منها بسبب ما تميز به من توازن في الرعب، فقد أدى سقوط جدار برلين وما تبعه من إنهيار الاتحاد السوفياتي وإنتهاء الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية إلى فتح التاريخ أمام حقبة من النزاعات الكبرى الناجمة عن نزوع الدول العظمى إلى إعادة ترتيب الأوضاع حسب مصالحها الخاصة.

وبناءا على ما تقدم، يتضح جليا أن الأسباب المغذية للحالة التراعية إختلفت كثيرا عما شهدته الحقب التاريخية السابقة. فتاريخيا كان النزاع في مستوياته العميقة واجهة للتنافس بين الوحدات الكبرى في البناء الدولي سواء ما إرتبط بالتنافس بين الدول الكبرى على المقدرات الطبيعية للدول الضعيفة، أو ما تعلق بحركات التحرر من الإستعمار أو الصراع الإقليمي على منطقة نفوذ معينة أو التنازع حول إمتداد جغرافي حدودي. وبغية ملامسة جانب مهم أدى إلى التحول في مفهوم النزاعات، جلي بنا أن نشير إلى نقطة مهمة مفادها أن النزاعات خلال الحرب الباردة حتى وإن حدثت داخل دائرة كل من المعسكرين، إلا أنها لم تكن لتهدد التوازن الدولي القائم، على عكس ما هو حاصل اليوم حيث ينظر إلى النزاع كآلية لإعادة تشكيل توازنات إقليمية ودولية معينة، أي تحول النزاع إلى أداة إستراتيجية تستخدمها الدول لتمرير سياساتها وتصوراتها الإستراتيجية. وهو ما يحدث توتراً في فهم الوضع النزاعي بين الأطراف، فالدولة التي تعتبر اللجوء إلى النزاع أساساً لضمان أمنها، تفسره الدولة الأخرى بأنه تهديد لنفس القيمة وهي الأمن

وهنا تحدث "المعضلة النزاعية" بذات الطريقة التي فسرها المؤرخ الإغريقي **ثيوديديس، الحروب البيلوبونيزية في اليونان القديمة، حيث يقول بأنها نشأت بسبب صعود القوة في أثينا والمخاوف من هذا الصعود في إسبرطة.**

الأشكال الجديدة للتهديد:

إن هذا التحول في طبيعة النزاع ومفهومه هو متغير تابع لجملة من المتغيرات المستقلة، منها خاصة الأشكال الجديدة للتهديد، حيث يرى العديد من الكتاب وعلى رأسهم بول كينيدي بأنه بعد نهاية الحرب الباردة إستبدلت النزاعات العسكرية ومعها السباق على التسلح بالتهديدات الاقتصادية والتنافس الثقافي ومختلف أشكال الحرب التجارية. وتبعا لذلك تلجأ اللغة المستخدمة اليوم لوصف ما يجري على صعيد حركة التجارة و الإستثمارات العالمية أكثر فأكثر إلى المفردات العسكرية. وبالفعل يدور الحديث حول عبارات **"الصناعات المحاصرة " و" الأسواق المخطوفة " "والسياسات التجارية العدوانية ." كما يقول أيضا في هذا الصدد روبرت كوبر Robert cooper في كتابه " دولة مابعد الحداثة والنظام العالمي"** تأكيدا لقيمة المتغير الاقتصادي في النزاعات الجديدة " إن عددا كبيرا من الدول القوية لم تعد تريد القتال أو الغزو، لأنها أصبحت تعمل على تحقيق أهدافها بوسائل إقتصادية وثقافية أخرى. كما أننا نشهد بروزاً لـ النزاعات اللامتماثلة، كشكل جديد من أشكال التراعات الدولية، وهي في الغالب تستمد لا تماثلها من عنصرين أساسيين:

الأطراف: كتلك التي يكون أحد أطرافها لاعبون غير الدول، مثل: التنظيمات الإرهابية التي تملك قوة إلحاق الضرر بالدول.

الأهداف والوسائل: حيث يكون هدف أحد الأطراف هو التوسع أو تحقيق مركز نفوذ إقليمي، بينما هدف الطرف الآخر هو إبراز الذات والتعبير عن أهدافه مبادئه الإيديولوجية والإنتصار لأفكاره ومعتقداته، مثل الحالة التي تكون فيها الدولة في مواجهة تنظيمات مسلحة مؤدلجة. كما أن هذا الشكل من النزاعات غالباً ما يدار بوسائل متباينة، حيث يعتمد طرف ما على وسائل رسمية كقوات الجيش والمعدات العسكرية .....الخ، في حين يلجأ الطرف الآخر إلى وسائل مختلفة في مواجهة خصمه ترتبط أساسا بطابعه السري وغير المشروع. أما بالنسبة للنزاعات المستقبلية، فإنها ستكون نتاجا لجميع الإتجاهات السائدة التي تعبر عن التحولات العميقة في طبيعة البيئة الدولية، والإمتزاج بين هذه الإتجاهات سيفرز أنواعا مختلفة من الصراعات ليست من حيث أسبابها فحسب، بل أيضا من حيث أساليب مواجهتها، ومن حيث تعاون الدول المتحالفة أو تنافسها ومن ثم يصبح المجال مفتوحا لاحتمالات كثيرة. فعلى ضوء التطور الهائل لتقنيات المعلومات والذي سيمتد حتى سنوات قادمة، يمكن لهذه التقنيات وحدها أن تؤثر في سلسلة الصراعات بدءاً بالحروب الكبرى وإنتهاءا بالعمليات الإرهابية .